

**الأدوات العملية لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية**

**وفق لقواعد الشريعة الإسلامية**

دراسة عملية عن تجربة المصارف الليبية

**ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني**

**إعداد**

**د. الأمين خليفة الطويل**

**المقدمة:**

أن أدوات تطبيق أو إدخال الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية تلعب دورا مهما في إنجاح وقبول هذه الخدمات، وفي المقابل أن التهاون بهذه الأدوات قد يؤثر سلبا على استمرار هذه الخدمات وفق القواعد الشرعية مما قد يسلبها جوهر هذه الخدمات، ألا وهو البعد عن الربا، وإن كانت القاعدة النظرية لتبني الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية قد بلغت مستوى من النضج والتقدم في الأخذ بهذه الأدوات كما وكيفا، حيث استفادت من التجارب السابقة في تطبيق الخدمات المالية وفق لرؤية الشرعية، وكذلك استفادت من البحوث النظرية والعملية التي أجريت بالخصوص.

وتشهد المصارف الليبية حاليا سباقا تنافسيا على إدخال الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية ضمن سلة خدماتها التقليدية، مستفيدة من تلهف المواطن لهذه الخدمات، ولتجبر الكسر الذي أصابها والمتمثل في فقد الثقة بينها وبين المواطن، والذي يعتبر أن المصارف الليبية وخدماتها التي تقدمها لا تلبي حاجاته ومتطلباته سواء الحياتية منها أو العقائدية، وهذا واضحا من عزوف شريحة لا بأس بها من المواطنين للتعامل مع هذه المصارف وتعامل شريحة أخرى بتحفظ مكرهين أو مضطرين لأسباب تتعلق بأمور حياتهم الخاصة في قبول الخدمات المالية والمصرفية التقليدية.

وبذلك تقع الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية رهينة بين المصارف من ناحية والمواطن من ناحية أخرى، حيث ترى المصارف إن هذه الخدمات هي توسع في سلة خدماتها وإضافة أخرى لها تحقق العائد المناسب وترضي العملاء، ويرى المواطن إن هذه الخدمات تلبي حاجاته ومتطلباته الحياتية وفق لقواعد الشريعة الإسلامية.

إلا انه من الناحية العملية، ولتحقيق طموحات الطرفين (المصارف والمواطن)، يتطلب الأمر التركيز على مدى توافر الأدوات العملية التي تضمن نجاح إدخال وتطبيق هذه الخدمات وضمان استمرارها وفق للقواعد التشريعية والقانونية، والتي من بينها وجود الهيئة الشرعية، والرقابة الشرعية، وتنظيم الإجراءات والتنسيق مع المصرف المركزي بما يضمن الصبغة القانونية لها، وتأهيل وتدريب الموظفين علمياً وفنياً وثقافياً على تقديم هذه الخدمات، وتوافر المكان المناسب لها، ومراعاة متطلبات المواطن من هذه الخدمات باختيار الأنسب منها، وغيرها من أدوات.

وتناقش هذه الورقة البحثية في مدى توافر الأدوات العملية التي تتطلبها إدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في ليبيا من خلال دراسة واقع التجربة التي تمر بها المصارفالليبية، حيث تحاول الورقة الإجابة عن التساؤل الأتي:

هل المصارف الليبية اعتمدت الأدوات المناسبة لتطبيق وإدخال الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية من حيث الكم والكيف؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم التركيز على بعض المصارف الليبية التي تطبق هذه الخدمات (كعينة للبحث) وهي مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني، ونظراً لطبيعة البحث والتي تتطلب جمع بيانات نوعية فقد تم تبني أسلوب المقابلات الشخصية مع المسئولين والعاملين اللذين لهم علاقة بالخدمات المالية والمصرفية الإسلامية بهذه المصارف.

وقد خلصت هذه الورقة لجملة من النتائج كان أبرزها غياب التنسيق بين المصارف الليبية والمؤسسات التي تنظم العمل المالي والمصرفي الإسلامي وضعف التدريب للعاملين وعدم الإلمام بالثقافة المصرفية في ما يخص تقديم الخدمات المالية الإسلامية وعدم اهتمام المصارف الليبية بتهيئة البيئة المناسبة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية وخاصة في ما يخص المكان الذي تقدم منه الخدمة.

وأننا نحمد الله الذي وفقنا لاستكمال هذه الورقة بما يحقق الفائدة في إدخال الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في السوق المالي والمصرفي الليبي بعيدا عن الربا.

# الكلمات الرئيسية:

المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، الأدوات العملية، هيئة الرقابة الشرعيّة، ليبيا، المنهج الاستقرائي, والمنهج المعياري، معايير المحاسبة والمراجعة.

# مشكلة الدراسة:

على الرغم من الانطلاق المتأخر للخدمات المالية والمصرفية الإسلامية ضمن سلة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية في ليبيا لا أن التسابق الذي تشهده هذه المؤسسات في تبني هذه الخدمات يثير العديد من التساؤلات حول مدى نجاح الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية وقبولها على أنها خدمات مالية ومصرفية إسلامية، وتقع اغلب هذه التساؤلات في غياب الشروط والمتطلبات والضوابط الأدوات والتي من بينها وجود الهيئة الشرعية، والرقابة الشرعية، وتنظيم الإجراءات والتنسيق مع المصرف المركزي بما يضمن الصبغة القانونية لها، وتأهيل وتدريب الموظفين علمياً وفنياً وثقافياً على تقديم هذه الخدمات، وتوافر المكان المناسب لها، ومراعاة متطلبات المواطن من هذه الخدمات باختيار الأنسب منها، وغيرها من أدوات التي من شأنها أن تضفي اطمئنان للعملاء حول شرعيتها وخصوصيتها، حيث تكمن مشكلة الدراسة في حالة غياب هذا الكم من الشروط والمتطلبات والضوابط والأدوات قد تفشل تجربة إدخال الخدمات المالية الإسلامية في السوق المالي والمصرفي الليبي، ويمكن طرح مشكلة الدراسة في مدى توافر الأدوات العملية التي تتطلبها إدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في ليبيا من خلال دراسة واقع التجربة التي تمر بها المصارف الليبية، بحيث لا يكون هناك أدنى شك في شرعية هذه الخدمات المالية والمصرفية والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي الضمانات الأكيدة التي تجعل المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية في ليبيا جادة في ممارستها للصيرفة الإسلامية طبقا للشريعة الإسلامية دون انحراف أو صورية في تعاملاتها نتيجة لإتباعها للأدوات العملية المطلوبة لتحقيق ذلك، وللإجابة عن ذلك السؤال تتخذ هذه الورقة من الإجابة عن السؤال التالي: منهجا لها و**هو**:

**هل المصارف الليبية اعتمدت الأدوات العملية المناسبة لتطبيق وإدخال الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية من حيث الكم والكيف؟**

# أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف من أهمها:

1. إبراز المتطلبات والأدوات العملية لإدخال الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية.
2. التعرف على العلاقة التأثيرية لهذه الأدوات على قبول الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية من قبل العملاء.
3. التعرف على مدى حرص المؤسسات المالية والمصرفية في ليبيا لإنجاح الخدمات المالية الإسلامية من خلال الأخذ بالمتطلبات والأدوات العملية (عوامل النجاح).
4. إبراز التجربة الليبية في مدى الاهتمام بإدخال هذه الخدمات المالية والمصرفية من خلال الضوابط والمتطلبات والأدوات العملية وان كان يوجد اختلاف بينها.

# أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تأتي في وقت تشهد فيه المؤسسات المالية الليبية تجربة تبني الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، لذا فان مثل هذه الدراسة سوف تقيم هذه التجربة منذ البداية وتحدد الايجابيات والسلبيات فهي تمثل دعما للجهود المبذولة من قبل المؤسسات المالية في ليبيا وصولا إلى تقديم الحلول المناسبة للتحديات التي تجابهها في تقديم الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية واهم الضوابط والمتطلبات والأدوات والأساليب المطلوبة لتبني هذه الخدمات.

# مجتمع البحث:

# لقد تمثّل مجتمع البحث في المصارف الليبية التي قامت بإدخال الخدمات المالية الإسلامية ضمن سلة خدماتها التقليدية وقد تم التركيز على مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني واللذان كان لهم السبق في تبني تقديم الخدمات المالية الإسلامية.

# أدوات جمع البيانات:

لغرض جمع البيانات فقد تمّ استخدام المقابلة الشخصيّة كأداة رئيسية بينما تم دعمها بأداة أخرى هي الفحص والإطلاع المستندي والإجرائي من داخل واقع العمل وذلك للحصول على فهم أكثر عمقاً لبعض القضايا الّتي لم تطرح في المقابلة الشخصية.

**المقابلة الشخصية:**

تعتبر المقابلات الشخصية إحدى أهم وسائل جمع البيانات وإذا ما استخدمت المقابلة بالمهارة والدّقة اللاّزمة فإنّها أفضل وأعلى من طرق جمع البيانات الأخرى (بدر، 1986؛ عطوي، 2000 ، نصر صالح، 2008). وفيما يتعلق بالأبحاث الاجتماعية فإنّ هناك ثلاثة أنواع من المقابلات هي **المقابلة غير المقنّنة (أو الحرّة)** و**المقابلة المقنّنة(أو المقيّدة** و**المقابلة الحرّة المقيّدة**: (عطوي،2000، نصر صالح 2008) لقد اعتمد الباحث على النوع الثالث من المقابلات الشخصيّة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث, لاتفاقها مع الأسلوب العلمي المنتهج فيه، حيث استهدفت المقابلة الشّخصيّة المسئولين والإداريّين في كلاً من مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني, حيت أمكن إجراء عدد 12 مقابلة بالمصرفين.

**الدراسات السابقة:**

فيما يلي بعض الدراسات التي تتصل بموضوع البحث حسب ما تمكن الباحث من التوصل إليه:

1. **دراسة د. نصر صالح، يحيى محمّد 2008 م والتي بعنوان (إمكانيّـة تطبيق نموذج المصـارف الإسلاميّـة على المصارف اللّيبيّة)** والمقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الأول الذي عقد بمدينة طرابلس- ليبيا في الفترة من 29- 30/7/2008 مسيحي ، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى ماهيّة المصارف الإسلامية من حيث النّشأة والتّطوّر, ودراسة الظّروف الحاضرة الّتي تحيط بها, بهدف اقتراح إستراتيجية وآليّات تحوّل مرحلية تكفل الانتقال نحو الصيرفة الإسلامية، وقد توصلت هذه الدراسة لجملة من النتائج كان أبرزها أنّه تتوافر في البيئة اللّيبية المتطلّبات الأساسيّة للبدء في تنفيذ فكرة التحوّل المنشودة نحو الصّيرفة الإسلاميّة, وتتمثّل في: نضج الوعي العقدي والثقافي الإسلامي واقتناع الرّأي العام, وجود الإطار القانوني المناسب, اقتناع الإدارة الكامل بفكرة التّحوّل، وغيرها من النتائج.
2. **دراسة منذر قحف 2002م بعنوان: "عوامل نجاح المصارف الإسلامية "**، تناول الباحث في هذه الدراسة عدة قضايا تتعلق بالمعايير المحددة لنجاح المصارف الإسلامية. وأخذ الباحث عينة دراسته من سبعة مصارف إسلامية، في أربع سنوات، من عام 1998-2001، وتوصل إلى معايير النجاح من خلال المؤشرات الأساسية التي تتعلق بربحية البنك الإسلامي، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج وأوصى بعدة توصيات في نهاية بحثه.
3. **دراسة الغريب ناصر، 2001، بعنوان: "أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل"**، تناولت الدراسة التأصيل الشرعي للمسائل المصرفية والتاريخ المصرفي الإسلامي وصيغ التمويل الإسلامية وتجربة المصرفية الإسلامية ومشكلات العمل المصرفي الإسلامي والرقابة على المصارف الإسلامية والعلاقة مع البنك المركزي، وتناول أيضاً قياس وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية ومعايير تحديدها.
4. **دراسة منور إقبال، 2001، بعنوان: "البنوك الإسلامية والتقليدية في التسعينات دراسة مقارنة"،** هدفت هذه الورقة إلى دراسة تطبيقية للبنوك الإسلامية بهدف ردم الفجوة في البيانات من 1990-1998، ويستخدم الباحث الفرضيات المتعددة للخروج بنتائج حول التطبيق خلال فترة الدراسة. إنَّ التطبيق العملي للتجربة تمَّ قياسها من خلال المعادلات التحليلية، وهنالك بعض الأهداف التي توصل لها، وقد تمَّت المقارنة مع البنوك التقليدية من نفس المجموعة للخروج بالنتائج.
5. **دراسة "منور إقبال \_ أوصاف أحمد\_ طارق الله خان"1998، بعنوان: "التحديات التي تواجه العمل المصرفي"**، استعرض الباحثون العمل المصرفي الإسلامي في الممارسة والتطبيق والتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي مؤسسياً وتشغيلياً. من خلال الدراسة التطبيقية وتقويم الممارسة عملياً كشفت الدراسة عن عدة مسائل أبرزها وجود عوامل تفوق ونجاح للبنوك الإسلامية الأمر الذي جعل من كثير من البنوك التقليدية تحول من مسار عملها باتجاه العمل المصرفي الإسلامي أو تقوم بفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية. وكذلك كشفت الدراسة عن وجود تحديات أساسية تواجه البنوك الإسلامية من خلال تقويم العمل المصرفي الإسلامي بأخذ عدة بنوك إسلامية ودراستها بمتوالية زمنية بلغت ثلاث سنوات من عام 1994-1996، ومن هذه التحديات عدم وجود الإطار المؤسسي المناسب واحتياجات العصر في ظل العولمة، وكذلك حتمية الاندماج بين البنوك الإسلامية وبعض المسائل المتعلقة بالجوانب الشرعية.

**الإطار النظري للدراسة:**

تم تقسيم الإطار النظري للدراسة إلى مبحثين يتناول المبحث الأول الأدوات العملية العامة لتبني الخدمات المالية الإسلامية المتمثلة في مؤسسات البنية التحتية، بينما يناقش المبحث الثاني الأدوات العملية الخاصة المتمثلة في المتطلبات تقديم الخدمة بالطابع الإسلامي.

**المبحث الأول:**

**الأدوات العملية العامة لتبني إدخال الخدمات المالية الإسلامية:**

كما هو معروف أن التطور الذي تشهده الصناعة المصرفية الإسلامية وشدة المنافسة بالأسواق الدولية والمحلية وخاصة في ظل الأزمة المالية العالمية فإن ذلك يتطلب وجود متطلبات رئيسية تنظم عمل المؤسسات المالية الإسلامية وتكوين مظلة واحدة يمكن من خلالها هيكلة العمل المالي الإسلامي وتمكن أي مؤسسة مالية تريد تبني العمل المالي الإسلامي من الرجوع لها، ويكون ذلك بوجود مؤسسة واحدة أو مؤسسات تتولى العمل على وضع أنظمة عمل تمكن من تطبيق وإدخال الخدمات المالية الإسلامية بفاعلية من أجل تلبية احتياجات العملاء المتزايدة ومن أجل تطور وتقدم الصناعة المالية الإسلامية والرقي بها.

وبالفعل تم تأسيس العديد من المؤسسات (يشار إليها في أغلب الأحيان بأنها مؤسسات البنية التحتية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي) التي ترعى وتتابع تطور الخدمات المالية الإسلامية حيث تم تأسيس هيئة تتولى إصدار معايير محاسبية خاصة بالمصارف الإسلامية ومقرها دولة البحرين وهي هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي أنشأت عام 1990 ، والتي أصدرت حتى الآن ما يزيد على 25 معيارا محاسبيا، كذلك تم تأسيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بدأ المجلس في العام الأول بعدد 39 عضواً شاركوا في الاجتماع التأسيسي للمجلس الذي انعقد في نوفمبر 2001 ببيروت، وفي العام التالي وهو عام 2002م تمكنت الأمانة العامة من الارتفاع بالعضوية إلى 54 عضواً بزيادة 15 عضواً جديداً، وفى عام 2003 تقدمت 6 مؤسسات مالية جديدة للانضمام إلى المجلس بحيث إنه بعد اعتماد عضويتهم في الجمعية العمومية المنعقدة بكازاخستان في سبتمبر 2003 أصبح العدد الإجمالي للأعضاء 60 عضوًا.

وكذلك هناك مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومقره ماليزيا وأنشئ عام 2002 وأصدر معايير رقابية للمصارف الإسلامية وهي معيار المخاطر ومعيار كفاية رأس المال ومعيار إدارة الشركات، كما تم إنشاء المجلس العام للمصارف الإسلامية عام 2004 في البحرين، ومن أهم أنشطة هذا المجلس تجميع البيانات المالية والإحصائية وإصدار المؤشرات المالية عن الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، وفي عام 2006 تم إنشاء المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم التجاري للنظر في القضايا المصرفية الإسلامية الدولية.

**العلاقة بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المنظمة للعمل المالي الإسلامي:**

رغم أهمية العلاقة بين المؤسسات التي تم تأسيسها لتنظيم العمل المالي والمصرفي الإسلامي وبين المؤسسات المالية الإسلامية التي تقوم بتقديم العمل المالي والمصرفي الإسلامي في مختلف الدول الإسلامية وبقية دول العالم والانتشار الذي حققته هذه المؤسسات، إلا انه لم تكون هناك جدية في دراسة هذه العلاقة أو أمكانية دعم الجهود التي بذلت لوضع إستراتيجية موحدة للعمل المالي الإسلامي، أن غياب التنسيق بين هذه المؤسسات كان واضحا وله أثر كبير في تخبط بعض المؤسسات المالية الإسلامية في تبني الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية من حيث نوع الخدمات التي يجب تبنيها وكيفية تقديمها، ومن جهة أخرى هناك جهود مبذولة لوضع المؤسسات المالية الإسلامية تحت تنظيم واحد تحكمه وتنطلق في اتجاه واحد، فبالنظر إلى الأهداف التي أسست من أجلها المؤسسات التنظيمية للعمل المالي والمصرفي الإسلامي يمكن استشفاف هذه العلاقة وكذلك لمس الدور المهم الذي تلعبه هذه المؤسسات في خدمة العمل المالي الإسلامي من حيث توطين وتنظيم العمل المالي والمصرفي الإسلامي:

**أولاً: أهداف المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:**

تم تأسيس هذا المجلس ليحقق عدد من الأهداف سعى نحو تحقيقها في محاولة منه لخلق كيان إسلامي مصرفي متكامل، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في التالي:

1. العمل على التعريف بالخدمات المالية الإسلامية وكذلك بيان أهم المعاملات المصرفية الإسلامية.
2. التأكيد على نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالخدمات المالية الإسلامية.
3. العمل على تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية في جميع دول العالم الإسلامي.
4. تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس والمؤسسات المشابهة في المجالات التي تخدم الأهداف المشتركة بالوسائل المتاحة.
5. العمل على توفير المعلومات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة.
6. العمل على رعاية مصالح الأعضاء ومواجهة الصعوبات والتحديات المشتركة وتعزيز التعاون فيما بين الأعضاء بعضهم مع بعض، وبين الأعضاء والجهات الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجهات الرقابية.

**ثانياً: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:**

تهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى ما يلي:

1. تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية
2. نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.
3. إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.
4. مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.
5. إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين.
6. السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل مـن الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

**ثالثاً: أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية:**

هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى تحقيقها وهي:

1. دعم تطور صناعة الخدمات المالية الإسلامية الاحترازية والشفافة؛ من خلال إدخال معايير دولية جديدة، أو تبني الموجود منها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، والتوصية بتبني هذه المعايير.
2. تأمين الإرشاد في الإشراف والتنظيم الفعال للمؤسسات المقدمة للمنتجات المالية الإسلامية، وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية فيما يخص: التعريف، والقياس، والإفصاح عن المخاطر، مع الأخذ بالحسبان المعايير الدولية فيما يتعلق بالتقويم، وحساب الدخل والإنفاق، والإفصاح.
3. التواصل والتعاون مع منظمات ضبط المعايير الحالية ذات الصلة بثبات وقبول النقد الدولي والأنظمة المالية، وكذلك مع المنظمات الخاصة بالدول الأعضاء.
4. دعم وتنسيق المبادرات، لتطوير الأدوات والإجراءات للتشغيل الفعال وإدارة المخاطر.
5. تشجيع المشاركة بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
6. تسهيل التدريب، وتطوير المهارات الشخصية في المناطق ذات الصلة بالتنظيم الفعال لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، والأسواق التابعة لها.
7. الالتزام بالقيام بالأبحاث، ونشر الدراسات والاستقصاءات عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
8. تأسيس قاعدة بيانات عن البنوك الإسلامية، والمؤسسات المالية، وخبراء الصناعة.

وهناك العديد من المؤسسات الأخرى التي تهتم بالعمل المالي الإسلامي والسؤال الذي يطرح نفسه هل حققت هذه المؤسسات أهدافها وما هي التحديات التي تواجهه هذه المؤسسات لتحقيق أهدافها؟

أن مدى التعاون بين مؤسسات البنية التحتية للعمل المالي الإسلامي والمؤسسات المالية الإسلامية سيكون ذا فائدة كبيرة إذا تم النظر إلى أسس وقواعد توحيد المعاملات المصرفية الإسلامية على صعيد الهيئات الدولية المعنية بتنظيم هذه الأسس والقواعد.

**أسس وقواعد توحيد المعاملات المصرفية الإسلامية:**

الدين الإسلامي دين اليسر والتسامح فهو الدين الذي يوحد المسلمون تحت راية واحدة فكل المعاملات الإسلامية منبثقة من فطرية الإنسان تحكمه حدود شرعية تنظم التعامل والأفعال وهي واجبة الإتباع والالتزام بها، والمعاملات المالية والمصرفية الإسلامية هي أيضا تحكمها أسس وقواعد يجب على المؤسسة المالية الإسلامية الاهتمام بها والوقوف عندها، يمكننا القول بأن أولى هذه الأسس والقواعد تتمثل في وجود الرقابة أو الهيئة الشرعية وهى ميزة من بين المزايا المتعددة التي تحسب بشكل كبير للعمل المالي والمصرفي الإسلامي. فعمل البنوك الإسلامية لكي يكون متوافقا ومنسجما مع أحكام الشريعة الإسلامية كان لا بد أن يكون له جهاز يتولى آلية التوفيق التي هي من ضمن مهام الرقابة والهيئة الشرعية.

ولهذا نجد أن أغلب المؤسسات الإسلامية في أنظمتها الأساسية تنص على وجود مثل هذه الهيئة الشرعية، بل إن بعض الدول أصدرت تعليماتها بأنه على أي مؤسسة تريد أن تسجل في دولتها كمؤسسة مالية إسلامية لا بد أن يكون لها هيئة شرعية، وبعض الدول قننت وجود الهيئات الشرعية بتحديد حتى عدد أفرادها واختيارهم وغير ذلك.

وتأتي في المرتبة الثانية وجود المعايير الشرعية ويقصد بالمعيار الشرعي هو التعريف بالموضوع المعّد بشأنه وحكمه التكليفي وأقسامه وأحكامه الأساسية. وتدور موضوعات المعايير الشرعية فمثلا في ضوء ما صدر منها، أو قيد الإصدار في الآتي:

1. ‌معايير بشأن صيغة الاستثمار والتمويل، وقد صدر بعضها سابقاً باسم المتطلبات الشرعية لصيغ الاستثمار والتمويل، مثل: المرابحة، والإجارة، والاستصناع.
2. معايير بشأن بعض العقود المستجدة، مثل: عقود الصيانة، وعقود الامتياز.
3. ‌معايير بشأن بعد الخدمات المصرفية مثل: بطاقات الائتمان، والحسم الآجل.
4. ‌معايير بشأن قضايا تمثل مبادئ شرعيّة أساسية، مثل: المدين المماطل، وتحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي.
5. معايير بشأن أدوات مساعدة لصيغ الاستثمار والتمويل، مثل: الضمانات، والمقاصة.

**المبحث الثاني:**

**الأدوات العملية الخاصة المتمثلة في متطلبات تقديم الخدمة بالطابع الإسلامي:**

تسعى أية مؤسسة مالية لخلق جو من الخصوصية عند تقديم خدماتها لجذب أكبر عدد من المتعاملين معها وللمحافظة عليهم، وتتمتع الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية بخصوصية تنفرد بها على غيرها من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى فتعمل المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية جاهدة على التميز في تقديم خدماتها مراعية في ذلك متطلبات العملاء، ولكي تحقق المؤسسات المالية الإسلامية ذلك كان واجب عليها مراعاة عدة متطلبات يمكن وصفها بالأدوات العملية الخاصة لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، ومن بين هذه الأدوات ما يلي:

**أ. متطلبات تأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية:**

يدور جدل كبير في الأوساط المصرفية حول مدى قدرة الموظفين بالمؤسسات المالية الإسلامية على تأدية أعمالهم أو حتى على فهم وأدراك الخدمة التي يقوم بتقديمها ومن تم أقناع الآخرين بها، وتأتي عملية الفهم والإدراك من خلال تدريب العاملين على هذه الخدمات وتأهيلهم ليكونوا قادرين على التعامل بها مع الغير، فبذلك تحرص المؤسسات المالية الإسلامية على تنمية مهارات العاملين في كل نواحي العمل المصرفي و صقل مواهبهم بالعلم و المعرفة لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، لذلك يجب أن تركز خطة التدريب الأولى في المؤسسة المالية الإسلامية على محاور عدة تغطي جميع احتياجات الموظفين من التدريب مثال ذلك: الإلمام بتقنية العمل المصرفي المتخصص وتنمية المواهب و المهارات القيادية وتنمية مهارات التعامل مع الحاسب الآلي ومهارات التسويق و مهارات التعامل مع الجمهور والمهارات السلوكية والثقافة المصرفية والثقافة الشرعية، ويجب الاهتمام في المقام الأول بالتعرف علي الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة والضوابط الشرعية للمنتجات المصرفية والمستمدة من فقه المعاملات بصفة خاصة، حتى يكون لديهم القدرة علي الرد علي استفسارات المتعاملين من خلال قناعتهم بما يقدمونه .

حيث تعد من أهم المشاكل أن يجد العميل الموظف غير مقتنع بما يقدمه ولا يستطيع الإجابة عن ماهية العقد الشرعي الذي يحكم ذلك المنتج ، مما يفقد العميل المصداقية فيما تقدمة المؤسسة المالية الإسلامية من منتجات ولا يقتصر الآمر فقط علي تلك المؤسسة نفسها بل يمتد إلي الصناعة المصرفية الإسلامية بالكامل. (بكر ريحان).

ولما كان النقص الواضح في العناصر المؤهلة في المؤسسات المالية الإسلامية، بدأت المؤسسات المالية في الدول الإسلامية في تدريب العاملين من خلال أنشاء مراكز تدريب بهذه المؤسسات، إلا أن يجب التأكيد على أن إعداد الكوادر البشرية للصناعة المصرفية الإسلامية ليس من مسئولية مراكز التدريب والموجودة داخل بعض المصارف الإسلامية أو الموجودة بالسوق التدريبي فقط ، وإنما يجب أن تكون هناك جهات تهتم بهذا الأمر مثل المجلس العام للمصارف الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية، واهتمام الجامعات والمعاهد العلمية بإنشاء أقسام متخصصة في الصيرفة الإسلامية لتخريج كوادر بشرية مباشرة للسوق المصرفي الإسلامي ( بكر ريحان )..

**ب. تهيئة المكان (خصوصية المكان):**

كثيراً ما يتسأل العملاء عن ما الفرق بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي ما دام كلا منها تقع في مكان واحد، تؤكد كل الدراسات التي أجريت بالمؤسسات التي تقدم خدمات مالية ومصرفية إسلامية على اهتمام العميل بالمكان الذي يقدم به هذه الخدمات حيث أن الطابع الإسلامي في المعمار مثلا له أثر نفسي كبير على قبول الخدمة المالية الإسلامية، فبالإضافة إلى كون الخدمة المالية منبثقة من قاعدة شرعية مستند إليها إلا أن المكان له أيضا أثر.

**ج. تصميم نظم العمل والتي تتضمن:**

أن من بين أهم الأدوات العملية التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أخذها في الاعتبار هي تصميم النظم الخاصة بتقديم الخدمات المالية الإسلامية، حيث يرعى الكثير من الخبراء في مجال الخدمات المالية الإسلامية أهمية وجود نظم عمل للمعاملات المالية الإسلامية تأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة التي تتمتع بها هذه الخدمات عن غيرها من الخدمات المالية التقليدية ويمكن بيان هذه النظم في الأتي:

1. إعداد الدورات المستندية: وذلك من خلال وضع الإجراءات التي تمر بها العمليات المالية الإسلامية فلكل عملية مالية إسلامية دورة مستندية خاصة بها تمثل مجموعة الإجراءات التي تمر بها العملية من بدايتها إلى نهاية العملية والتي من خلالها يتم وضع المستندات المؤيدة لحدوث العملية المالية.
2. إعداد النماذج والمستندات: أن مجموعة الإجراءات التي تمر بها العملية المالية يتم وضعها في صورة مستندات إتمام العملية المالية، حيث يتم تصميم مجموعة من المستندات التي تؤيد حدوث العملية المالية وتثبت وقوعها وتحكم الرقابة عليها والمراجعة الشرعية لكل عملية.
3. إعداد العقود الشرعية (والقانونية): أن خصوصية الخدمة المالية الإسلامية يتطلب توافر عقود شرعية قانونية تبين العلاقة بين المؤسسة المالية الإسلامية والعميل وتحكم هذه العلاقة وتوضح مواد العقد نوع الخدمة وأطراف التعامل والمدة والقيمة وأية بيانات أخرى، ويجب بيان النواحي القانونية المرتبطة بالتقديم هذه الخدمة فيتم وضع العقد الشرعي في إطار قانوني.
4. إعداد النظم المحاسبية: تمثل النظم المحاسبية أهمية خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية، أن وجود نظام محاسبي إسلامي متكامل سيضمن تقديم الخدمات المالية وفق متطلباتها الشرعية ويدعم كيانها ويخدم الغرض الذي أعدت من أجله، أن وجود عناصر النظام المحاسبي وفق المنظور الإسلامي سوف يجعل من النتائج المتحصل عليها موثوق فيها لاتخاذ القرار المالي سواء فيما يخص القرار التمويلي أو القرار الاستثماري.
5. إعداد النظم الآلية: تعتبر النظم الآلية جزء لا يتجزءا من العمل المالي الإسلامي، فيجب على المؤسسات التي تتبنى إدخال الخدمات المالية الإسلامية العمل على أعداد منظومة آلية تتناسب مع خدماتها وان تكون شاملة لكل البيانات والمعلومات حول الخدمة المالية الإسلامية.

**الجانب العملي:**

**مقدمة:**

كما هو معروف فقد بدأت المصارف الليبية في تقديم خدمات مالية إسلامية ضمن سلة خدماتها التقليدية، إلا أن مدى مراعاة المصارف الليبية للأخذ بالأدوات العملية لإدخال هذه الخدمات كان التساؤل الأكبر الذي يطرح نفسه وبذلك يكون عدم الأخذ بهذه الأدوات مصدرا للشك حول شرعية الخدمات المالية الإسلامية، فكثيرا ما ينظر العملاء إلى عدم وجود مكان مستقل لتقديم الخدمات المالية الإسلامية مثلا كأحد العوامل التي تبرهن على عدم نية المصارف في تقديم هذه الخدمات وفق للشرعية الإسلامية، وسوف تناقش هذه الورقة في هذا الجانب مدى تطبيق المصارف الليبية، التي قامت بإدخال الخدمات المالية الإسلامية، للأدوات العملية والتي تم بيانها في الجانب النظري من هذه الورقة، مستخدما أسلوب المقابلات الشخصية كأداة رئيسية لجمع البيانات وكذلك الإطلاع المباشر على المستندات والإجراءات المستخدمة في إدخال وتطبيق الخدمات المالية الإسلامية بمصرفي الجمهورية والمصرف التجاري الوطني باعتبارهم من المصارف الليبية السبًاقة لإدخال هذه الخدمات، وتحاول هذه الورقة الوصول لنتائج ووضع توصيات تساعد المصارف الليبية في إنجاح التجربة والاستمرار فيها وتطورها.

**الأدوات العملية العامة التي تبنتها المصارف الليبية لإدخالها وتطبيقها للخدمات المالية الإسلامية:**

تم في الجانب النظري من هذه الورقة استعراض الأدوات العملية العامة لتبني الخدمات المالية الإسلامية والمتمثلة في مؤسسات البنية التحتية، حيث تم بيان أهمية وجود علاقة بين مؤسسات البنية التحتية وبين المؤسسات المالية والمصرفية التي تقدم وتطبق الخدمات المالية الإسلامية وان غياب هذه العلاقة سوف يكون له أثر سلبي كبير متمثل في تخبط بعض المؤسسات المالية الإسلامية في تبني الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية من حيث نوع الخدمات التي يجب تبنيها وكيفية تقديمها، وبالنظر للمصارف الليبية موضوع البحث تبين عدم وجود تنسيق بين مؤسسات البنية التحتية والمصارف الليبية، حيث أفاد المسئولين بهذه المصارف عدم وجود علاقة مباشرة وعدم الاستفادة من هذه المؤسسات، حيث لا يوجد تنسيق بين مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني وهيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي أنشأت عام 1990 بدولة البحرين، وبالرغم من أن هذه الهيئة لها دور كبير في تطوير ونشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل، كذلك تهتم هذه الهيئة بإعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية، فأن المصارف الليبية لم تستفيد من خبرة هذه الهيئة وسبب ذلك غياب العلاقة بين المصارف الليبية وهذه الهيئة أفقد المصارف الليبية إتباع هذه المعايير والتطبيقات المحاسبية، كذلك لا يوجد اهتمام يذكر من قبل المصارف الليبية بتبني برامج المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث يعتمد هذا المجلس العديد من البرامج متعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بالتعريف بالخدمات المالية الإسلامية وكذلك بيان أهم المعاملات المصرفية الإسلامية، التأكيد على نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالخدمات المالية الإسلامية، ونستنتج من خلال المقابلات التي أجريت مع المسئولين بالمصارف الليبية عدم أدراك أهمية هذه المؤسسات في رعاية العمل المالي والمصرفي الإسلامي وذلك من خلال تصحيح المسار عند حدوث أية انحرافات أو صعوبات عن ما هو مطلوب من الخدمات المالية الإسلامية، والجدير بالذكر أن ليبيا تمثل ثاني أكبر مساهم في البنك الإسلامي للتنمية، إلا إن المصارف الليبية لم تستفيد من خبرة هذا المصرف الإسلامي في مجال تقديم الخدمات المالية و المصرفية الإسلامية، وكذلك لم تستفيد من البرامج التي ينظمها معهد التدريب والتطوير الإسلامي التابع للبنك الإسلامي للتنمية.وحسب إفادة بعض المسئولين بمصرف الجمهورية فقد تم إعداد ورشة عمل واحدة فقط نضمها كلا من معهد التدريب المصرفي التابع لمصرف ليبيا المركزي ومعهد التدريب والتطوير الإسلامي وكانت لفترة يومين، مما سبق يمكن تلخيص النقاط التالية:

1. أن المصارف الليبية لم تقوم بتطبيق الأدوات العملية العامة وهذا ناتج من غياب التنسيق مع المؤسسات الإسلامية التي لديها خبرة طويلة في مجال العمل المالي والمصرفي الإسلامي مما سبب في عدم وجود سياسة محددة عند إدخالها الخدمات المالية الإسلامية.
2. كنتيجة للفقرة السابقة سوف تواجه المصارف الليبية انتقادات واسعة في مدى صحة الخدمات المالية التي تقدمها وذلك بسبب غياب المرجعية الشرعية من خارج المصارف التي تقدم هذه الخدمات.
3. غياب قانون واحد ينضم العمل المالي والمصرفي الإسلامي بالمؤسسات الليبية سوف يشكل عقبة في الاستمرار بتقديم الخدمات المالية الإسلامية.

**الأدوات العملية الخاصة المتمثلة في المتطلبات تقديم الخدمة بالطابع الإسلامي**:

كما أوضحنا في الجانب النظري أن هناك مجموعة من الأدوات العملية التي يجب توافرها بالمؤسسة المالية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية حيث يجب مراعاة عدة متطلبات يمكن وصفها بالأدوات العملية الخاصة لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، وبالنظر لتجربة المصارف الليبية المتمثلة في تجربة مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني يمكن بيان الأتي بخصوص مدى أتباعها لهذه الأدوات العملية الخاصة:

**1. متطلبات تأهيل العاملين في المصارف الليبية:**

أن العمل المصرفي الإسلامي يتمتع بخصائص تتمثل إحدى هذه الخصائص في نوعية الموظفين اللذين يقدمون بتقديم الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية حيث يتطلب الأمر هنا وجود موظفين مدربين علي تقديم هذه الخدمات وفهمها وقدرتهم على الإجابة على استفسارات متلقيها حيث يتوقع العملاء بان الموظف المصرفي الذي يقدم الخدمة المصرفية الإسلامية سوف يجيب على أي تسأل مهما كان نوع السؤال سواء فيما يخص الشق الشرعي أو القانوني أو المصرفي، وهذا بدوره يتطلب من المصرف القيام بأعداد الموظفين القادرين على مواجهة مثل هذه التساؤلات في أي لحظة، وبالنظر لتجربة للمصارف الليبية وخاصة في ما يخص مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني فقد تبين من خلال المقابلات التي أجريت مع مجموعة من الموظفين قيام المصرفين بوضع برامج تدريبية عن تقديم الخدمات المالية الإسلامية لفهم طبيعة هذه الخدمات إلا أن إجابة بعض الموظفين بعدم وجود برامج تدريبية تحدد كيفية تقديم الخدمات المالية الإسلامية والمعالجة المحاسبية لها كذلك أن هذه البرامج غير مخطط لها بحيث تكون وفق برنامج محدد لكل موظف مثلا تلقي عدد معين من الدورات التدريبية بخصوص الخدمات المالية الإسلامية والأدوات والمتطلبات الواجب إتباعها، وبمقارنة البرامج التدريبية للموظفين بمصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني نجد إن الخطة التدريبية للمصرفين لم تكن شاملة لكل البرامج المطلوبة حيث لم تركز خطة التدريب على المحاور التي تغطي جميع احتياجات الموظفين من التدريب مثال ذلك: التعرف علي الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة والضوابط الشرعية للمنتجات المصرفية والمستمدة من فقه المعاملات بصفة خاصة والإلمام بمهارات التعامل مع الجمهور والمهارات السلوكية والثقافة المصرفية والثقافة الشرعية، حتى يكون لديهم القدرة علي الرد علي استفسارات المتعاملين من خلال قناعتهم بما يقدمونه، أن عدم اهتمام المصارف الليبية بهذه البرامج التدريبية سوف تولد عليه عدة انعكاسات مثل ما تم إيضاحه في الجانب النظري من هذه الورقة حيث بينت أنه من أهم المشاكل الناتجة عن عدم إلمام الموظف بالعمل المصرفي الإسلامي: (أن يجد العميل الموظف غير مقتنع بما يقدمه ولا يستطيع الإجابة عن ماهية العقد الشرعي الذي يحكم ذلك المنتج ، مما يفقد العميل المصداقية فيما تقدمة المؤسسة المالية الإسلامية من منتجات ولا يقتصر الآمر فقط علي تلك المؤسسة نفسها بل يمتد إلي الصناعة المصرفية الإسلامية بالكامل). ( بكر ريحان ).

أما بخصوص مدى وجود إعداد من الموظفين مؤهلين ومدربين لتغطية التوسع في تبني مزيد من الخدمات المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الليبية فانه وبالنظر لمصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني فقد تبين إن المصرفين لديهم خطة تدريبية مستقبلية لتشمل تدريب أعداد كبيرة من الموظفين بحيث يكونوا قادرين على تقديم الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية بأكثر عدد من الفروع، لا انه وبالنظر إلى ما هو مستهدف في المستقبل القريب فان الأمر يتطلب وجود مؤسسات تعليمية وتدريبية تستوعب أعداد كبيرة من المتدربين وهذا غير موجود بالمؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا، ولا توجد برامج مخصصة من قبل أية مؤسسة تعليمية في ليبيا تعتني بالعمل المالي والمصرفي الإسلامي، رغم الجهود المبذولة بالخصوص لوجود قسم بالجامعات أو مراكز التدريب يكون متخصص بالعمل المالي والمصرفي الإسلامي أو ما يسمى بالصيرفة الإسلامية، ويمكن لمس النقص الواضح في العناصر المؤهلة في مجال العمل المالي الإسلامي في السوق المصرفي الليبي بسبب غياب هذه المؤسسات التعليمية والتدريبية.

إلا انه كما أوضحنا في الجانب النظري انه يجب التأكيد على أن إعداد الكوادر البشرية للصناعة المصرفية الإسلامية ليس من مسئولية مراكز التدريب والموجودة داخل بعض المصارف الإسلامية أو الموجودة بالسوق التدريبي المحلي فقط ، وإنما يجب أن تكون هناك جهات تهتم بهذا الأمر مثل المجلس العام للمصارف الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية ، واهتمام الجامعات والمعاهد العلمية بإنشاء أقسام متخصصة في الصيرفة الإسلامية لتخريج كوادر بشرية مباشرة للسوق المصرفي، بذلك يكون أمام المصارف الليبية فرصة تأهيل وتدريب موظفيهم من خلال إيفادهم للدراسة بهذه المؤسسات العربية والإسلامية المتخصصة في الصيرفة الإسلامية، ووضع اتفاقيات تدريبية وكذلك يمكن الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية الأخرى في مجال الصيرفة الإسلامية.

**2. تهيئة المكان (خصوصية المكان):**

كما هو معروف كثيرا ما يتسأل العملاء عن ما الفرق بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي ما دام كلاً منها تقع في مكان واحد، تؤكد كل الدراسات التي أجريت بالمؤسسات التي تقدم خدمات مالية ومصرفية إسلامية على اهتمام العميل بالمكان الذي يقدم به هذه الخدمات حيث أن الطابع الإسلامي في المعمار مثلاً له أثر نفسي كبير على قبول الخدمة المالية الإسلامية، فبالإضافة إلى كون الخدمة المالية منبثقة من قاعدة شرعية مستند إليها إلا أن المكان له أيضاً أثر في مدى تقبل العميل للخدمة المالية والمصرفية الإسلامية، وبالنظر للتجربة الليبية المتواضعة فيما يخص تقديم بعض الخدمات المالية الإسلامية ومنها المرابحة، تم التساؤل حول مدى أهتما مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني بتهيئة المكان الذي تقدم به الخدمة المالية والمصرفية الإسلامية والخصوصية المكان التي تتمتع به هذه الخدمات، فقد أجاب المسئولين بالمصرفين عن عدم وجود مكان مستقل في الوقت الحاضر لتقديم هذه الخدمات ألا إن بمصرف الجمهورية جاري العمل على فتح فروع مستقلة سوف تقدم الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، أن عدم اهتمام المصارف الليبية بتهيئة المكان الذي تقدم منه الخدمة المصرفية الإسلامية سوف يولد لدى المتعاملين انعكاسات نفسية سلبية على مدى جديتها في تقديم خدمات وفق الشريعة الإسلامية، مما قد يؤثر مستقبلاً إذ لم تهتم المصارف الليبية بذلك إلى فشل التجربة.

**3. مدى اهتمام المصارف الليبية بتصميم نظم العمل:**

أن خصوصية العمل المالي الإسلامي يتطلب تصميم نظم عمل خاصة بتقديم الخدمات المالية الإسلامية، حيث هناك أهمية لوجود نظم عمل للمعاملات المالية الإسلامية تأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة التي تتمتع بها هذه الخدمات عن غيرها من الخدمات المالية التقليدية وبالنظر للتجربة الليبية يمكن بيان هذه النظم في الأتي:

* إعداد الدورات المستندية: من خلال المقابلات الشخصية التي أجريت مع المتخصصين بمصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومن خلال المتابعة المستندية والإطلاع على الدورات المستندية للعمليات المصرفية الإسلامية بالمصرفين تبين وجود دورات مستندية لهذه العمليات، إلا أن عدم اهتمام المصرفين بالإجراءات التي تمر بها العمليات المالية الإسلامية فكما هو معروف لكل عملية مالية إسلامية دورة مستندية خاصة بها تمثل مجموعة الإجراءات التي تمر بها العملية من بدايتها إلى نهاية العملية والتي من خلالها يتم وضع المستندات المؤيدة لحدوث العملية المالية، ويتمثل ذلك في عدم فهم الموظفين لهذه الإجراءات التي تمر بها العملية المالية الإسلامية، وهذا ناتج عن عدم وجود تدريب على هذه الإجراءات وعدم الاهتمام بالتجارب السابقة للمصارف الإسلامية والتي تقدم هذه الخدمات وكذلك عدم الاستفادة من المؤسسات الإسلامية التي تنظم العمل المالي الإسلامي المشار إليها أعلاه.
* إعداد النماذج والمستندات: تذكير لما ورد بالجانب النظري من هذه الورقة بأن مجموعة الإجراءات التي تمر بها العملية المالية يتم وضعها في صورة مستندات لإتمام العملية المالية، حيث يجب تصميم مجموعة من المستندات التي تؤيد حدوث العملية المالية وتثبت وقوعها وتحكم الرقابة عليها والمراجعة الشرعية لكل عملية، وبالنظر للمصارف الليبية، فانه رغم وجود بعض المستندات التي صممت لهذا الغرض إلا أن لا تمثل ترجمة للإجراءات التي يجب آن تمر بها العملية المالية للخدمة المالية الإسلامية وهذا ناتج عن عدم تتبع الإجراءات التي من المفترض أن تمر بها العملية من بدايتها وحتى نهاية العملية، وهذا أيضا سبب في إغفال الإجراءات الرقابية على العملية المالية.
* إعداد العقود الشرعية (والقانونية): كما تم التعرض في الجانب النظري إلى انه تتمتع الخدمة المالية الإسلامية بخصوصية يتطلب توافر عقود شرعية قانونية تبين العلاقة بين المؤسسة المالية الإسلامية والعميل وتحكم هذه العلاقة وتوضح مواد العقد نوع الخدمة وأطراف التعامل والمدة والقيمة وأية بيانات أخرى، ويجب بيان النواحي القانونية المرتبطة بالتقديم هذه الخدمة فيتم وضع العقد الشرعي في إطار قانوني، فبالنظر للمصارف الليبية، ومن خلال المقابلات الشخصية والإطلاع على المستندات فقد قام مصرف الجمهورية بأعداد عقود المرابحة فيما يخص شراء المركوب ومن تم وجود عقد أخر يمثل بيع بالمرابحة للمركوب للعميل الذي طلب ذلك من المصرف، وكذلك وجود كل البيانات المطلوبة على العقود، إلا انه يجب آن تكون هناك هيئة شرعية مستقلة تعتمد شرعية العقود والتي يشار إليها بهيئة الرقابة الشرعية والتي تختص بإعطاء الشرعية على العقود، وهذا ناتج من غياب هيئة للرقابة الشرعية بالمصرف المركزي يؤكل لها التصديق على العقود الشرعية لكل خدمة مالية ومصرفية إسلامية.
* إعداد النظم المحاسبية: تم في الجانب النظري بيان أن للنظم المحاسبية أهمية خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية، وأن وجود نظام محاسبي إسلامي متكامل سيضمن تقديم الخدمات المالية وفق متطلباتها الشرعية ويدعم كيانها ويخدم الغرض الذي أعدت من أجله، أن وجود عناصر النظام المحاسبي وفق المنظور الإسلامي سوف يجعل من النتائج المتحصل عليها موثوق فيها لاتخاذ القرار المالي سواء فيما يخص القرار التمويلي أو القرار الاستثماري، وبالنظر للمصارف الليبية ومن خلال تجربة مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني تبين أن عدم وجود نظام محاسبي إسلامي مستقل في الوقت الحاضر بكل من المصرفين حيث أفاد المسئولون بالمصرفين لحداثة التجربة وعدم تعدد العمليات المالية الإسلامية، حيث لا توجد عمليات تمويلية إسلامية ولا توجد عمليات استثمارية إسلامية حتى تتطلب وجود نظام محاسبي إسلامي مستقل، إلا أن هذه المصارف لم تقم بدراسة وجود نظام محاسبي إسلامي مستقل في المستقبل، أن تصميم نظام محاسبي إسلامي مستقل يتطلب وقت لا بأس به ومن المفترض قيام المصارف الليبية وضع ذلك من الآن في الاعتبار إذا ما أرادت تطوير خدماتها الإسلامية بتبني الكثير منها مستقبلا.
* **الخلاصة:**

رغم حداثة التجربة الليبية في تقديم الخدمات المالية السلامية واقتصارها على خدمات بسيطة إلا انه هناك جهود مبذولة من قبل المسئولين بكل من مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني لإنجاح تجربة إدخال الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية ضمن سلة خدماتها التقليدية وتطورها تدريجيا بفتح فروع وتبني مزيد من الخدمات الخالية من الربا، وهذا واضحا من خلال قيام المصارف الليبية وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي بدعم اللقاءات العلمية والتدريبية والمؤتمرات والندوات العلمية التي تنظم بالخصوص، إلا أن حتى تلقى التجربة نجاح يجب الأخذ في الاعتبار التجارب السابقة لكي تتمكن المصارف الليبية من تفادي المشاكل والصعوبات التي تحيل دون نجاح التجربة والأخذ بتصحيح ما قد يمكن **ملاحظته من المهتمين بنجاح التجربة الليبية، ومن الملاحظات التي رأينا بيانها هنا الآتي:**

1. إن المصارف الليبية لم تستفيد من خدمات المؤسسات الإسلامية التي تهدف إلى تنظيم العمل المالي الإسلامي ومنها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.
2. لم تقم المصارف الليبية بتهيئة البيئة المناسبة والمناخ الداعم لتحديد شكل العلاقة الرقابية والإشرافية ووضع الإطار القانوني وفق لطبيعة الصيرفة الإسلامية.
3. رغم وجود التراخيص اللازمة للممارسة الخدمات المالية الإسلامية بالمصارف الليبية إلا إنه لم يتم وضع الضوابط التي تحكم العمل المالي والمصرفي الإسلامي حيث لا توجد هيئة شرعية مستقلة للمصرف الذي يقدم الخدمة المالية الإسلامية، وعدم تأسيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية بمصرف ليبيا المركزي.
4. عدم وجود الرقابة المالية والمحاسبية عن الخدمات المالية الإسلامية بالمصارف الليبية حتى تكون مصارف ومؤسسات مالية إسلامية قوية ذات ملاءة وكفاءة وسلامة في مراكزها المالية والإدارية.
5. عدم وجود تعاون وتنسيق بين المصارف الليبية للتوسع في الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية ولإنجاح التجربة.
6. عدم وجود إستراتيجية واضحة من قبل المصارف الليبية للكيفية التي سيتم بها تبني المزيد من الخدمات المالية الإسلامية.
7. غياب التدريب المخطط للعاملين بالمصارف الليبية على الخدمات المالية الإسلامية، إلى حد يصعب معه تبني المزيد من الخدمات المالية الإسلامية ويصعب معه توسيع رقعة هذه الخدمات لتشمل كل المناطق والفروع المصرفية.
8. عدم قيام المصارف الليبية بوضع خصوصية لتقديم الخدمات المالية الإسلامية مثال ذلك عدم وجود مكان خاص ومستقل تقدم منه الخدمات المالية الإسلامية مما سبب شعور العملاء بعدم وجود فرق بين الخدمات الإسلامية والتقليدية.
9. عدم اهتمام المصارف الليبية التي أدخلت الخدمات المالية الإسلامية بالنظم المحاسبية سواء فيما يخص تصميم الدورات المستندية أو المعالجات المحاسبية.

**التوصيات**

مما سبق من نتائج يمكن وضع التوصيات التالية:

1. إن هناك ضرورة منطقية من أن تقوم المصارف الليبية بالاستفادة من التجارب السابقة للدول الإسلامية التي تبنت الخدمات المالية الإسلامية.
2. التنسيق بين المصارف الليبية والمؤسسات الإسلامية التي تنظم العمل المالي الإسلامي للاستفادة من خبرة هذه المؤسسات ومن خلال ما تقدمة هذه المؤسسات من إرشادات وتوجيهات واستشارات حول كل الخدمات المالية الإسلامية.
3. نرى ضرورة اهتمام مصرف ليبيا المركزي بجانب التشريعي للخدمات المالية الإسلامية حتى يتم إحكام الرقابة عليها وفق التشريع الإسلامي، ويكون ذلك من خلال وجود هيئة عليا للرقابة الشرعية.
4. وضع خطط تدريبية شاملة للعاملين بالمصارف وخاصة العاملين المستهدفين بتقديم الخدمات المالية الإسلامية من حيث التأهيل العلمي والفني والتشريعي بما يضمن إلمامهم الإلمام الكامل بهذه الخدمات كل فيما يخصه ووفق المستويات الإدارية والوظيفية المختلفة.
5. نرى أيضا ضرورة قيام المصارف الليبية بالتوسع في قاعدة الخدمات المالية الإسلامية من حيث عدد الخدمات المقدمة بتبني مجموعة أخرى من الخدمات ووفق احتياجات العملاء، وكذلك من حيث التوسع في فتح فروع إسلامية بمختلف المناطق في ليبيا، وان يقوم المصرف المركزي بدراسة مدى إمكانية منح تراخيص لتأسيس مصارف إسلامية مستقلة تمارس العمل المالي الإسلامي.
6. هناك أهمية كبرى بان تقوم المصارف الليبية في هذه المرحلة بتصميم النظم المحاسبية وفق لمتطلبات العمل المالي الإسلامي، وذلك من خلال وضع الإجراءات المطلوبة وتصميم المستندات اللازمة لكل عملية مالية إسلامية وكذلك وضع المعالجات المحاسبية المطلوبة لها.
7. ان عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل حول العمل المالي الإسلامي وفتح باب النقاش والحوار للمتخصصين والأكاديميين يعتبر ذا أهمية في هذه المرحلة من التجربة الليبية في تبني الخدمات المالية الإسلامية فنرى أن هناك أهمية من أن تقوم المصارف الليبية وعلى رأسها المصرف المركزي بوضع ودعم البرامج التي تضمن عقد مثل هذه الندوات والمؤتمرات وورش العمل.

**المراجع:**

1. إقبال منور / أحمد، أوصاف / خان، طارق الله، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة 1998.
2. بلتاجي، محمد محمد، معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر كلية التجارة، 1997.
3. جبر، محمد هشام / صبري، نضال، البنوك الإسلامية أصولها الإدارية والمحاسبة، مركز التوثيق و الأبحاث, نابلس 1986.
4. حمود, سامي حسن، "مسيرة البنوك الإسلامية بين الواقع و الطموحات"، دراسات اقتصادية إسلامية، عدد1 مجلد2، 1994.
5. حنفي، عبد الغفار، إدارة المصارف، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2002.
6. صديق ، محمد جلال سليمان ، دور القيم في نجاح البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة 1996.
7. صلاح ، جمال محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عمان: البنك المركزي الأردني,1991 .
8. عطية ، جمال الدين، البنوك الإسلامية بين الحرية و التنظيم : التقويم والاجتهاد : النظرية و التطبيق، بيروت:المؤسسة الجامعية,1993.
9. قحف ، منذر ، "عوامل نجاح المصارف الإسلامية،" بحث على الانترنت [www.kahf.net](http://www.kahf.net) .
10. القرة داغي، علي محيي الدين، "الأسس الشرعية لتوزيع الأرباح والخسائر في البنوك الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مجلد 22، العدد 253-255 ، 2002.
11. المالقي, عائشة الشرقاوي، البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، بيروت،,2000.
12. محمد أنس الزرقا، "القيم والمعايير الإسلامية في تقويم المشروعات" ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، عدد 7، 1995 .
13. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية، إعداد لجنة من الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة 1996.
14. النجار, حنان إبراهيم، "البنوك الإسلامية وأهم مشاكلها العملية"، مجلة البحوث التجارية، عدد 3 ، 1981.